التدخلات الخارجية وظاهرة فشل الدول

(العلاقة بين الداخل والخارج)

أ. مني عامر محمد مصطفى

باحثة بقسم العلوم السياسية

كلية التجارة - جامعة أسيوط

monaamer004@gmail.com

أ.د. إسماعيل صبري مقلد

الأستاذ بقسم العلوم السياسية

وعميد كلية التجارة السابق

جامعة أسيوط

أ.د. منير محمود بدوي

الأستاذ بقسم العلوم السياسية

ورئيس قسم العلوم السياسية والإدارة

العامة الأسبق- جامعة أسيوط

المجلــة العلميــة

كليـــة التجـــارة – جـــامعـــة أسيـــوط

العدد الثالث والثمانون – مارس ٢٠٢٥م

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

مصطفي، منـي عـامر ومقلـد، إسـماعيل صـبري وبـدوي، منيـر محمـود (٢٠٢٥). التدخلات الخارجيـة وظـاهرة فشـل الـدول (العلاقـة بـين الـداخل والخـارج).**المجلـة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط**، العدد ٨٣، ١٨١-٢٠٧

رابط المجلة: https://sjcf.journals.ekb.eg/

التدخلات الخارجية وظاهرة فشل الدول

(العلاقة بين الداخل والخارج)

أ. مني عامر محمد مصطفى

أ.د إسماعيل صبري مقلد، أ.د منير محمود بدوي

المستخلص:

تتناول هذه الرسالة العلاقة الجدلية بين التدخلات الخارجية وإفشال الدول خاصةً دور التدخلات الخارجية في عملية فشل الدول كسبب في إفشالها أو كنتيجة لذلك الفشل وذلك من خلال دراسة حالة التدخل العسكري الخارجي في ليبيا منذ عام ٢٠١١م، وحتى عام ٢٠٢٢م.

تعتمد الدراسة على مجموعة من الفرضيات الفرعية التي تؤكد على أن التدخل الخارجي يمثل عاملاً جوهرياً في افشال الدولة الليبية أو في الدفع بها على طريق الفشل بمعنى أن إنهاء هذه التدخلات الخارجية سوف يساعد في استعادة الدولة الليبية لدورها، وأدائها الطبيعي وفي النهاية توصلت الباحثة إلى أن أي تدخل عسكري خارجي في دولة ضعيفة سيؤدي إلى إفشالها إذا ما كان هذا التدخل الخارجي تحكمه محددات مادية ومصلحية وليست محددات قيمية إذا كان هذا التدخل منحازًا لصالح أحد أطراف الصراع الداخلي, ويهدف إلى تمكين الأطراف الداخلية الموالية من تحقيق انتصار عسكري سريع في الصراع الداخلي بدلًا من التوصل إلى تسوية شاملة للصراع تضم كافة أطرافه الداخلية، ودون تحمل مسئولية تحقيق الاستقرار، أو إعادة بناء الدولة محل التدخل عقب انتهاء الصراع الداخلي.

كما تتناول الرسالة تداعيات الأزمة الليبية منذ انفجارها، عقب الانتفاضة الليبية في ١٧ فبراير عام ٢٠١١م، والتي فجّرت معها أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية مُعقدة يصعب حلها انعكست تداعياتها على دول الجوار الإقليمي خاصةً مع التدخل الدولي والإقليمي بأجندات ومصالح دولية متعارضة، كان لها أكبر الأثر في إحداث التوتر والصراع والفوضى الداخلية التي أدت إلى الانقسام السياسي الليبي في الكثير من المحطات السياسية جاذبة في ذلك كيانات سياسية وعسكرية داخلية تعمل لصالح الأطراف الدولية والإقليمية المتعارضة، والتي تدعمها سياسيًا وعسكريًا؛ مما يزيد من صعوبة حل الأزمة الليبية، التي كانت من الممكن في حال إنجازها تعود بالاستقرار على الدولة الليبية، وتسهل من عملية إعادة بنائها.

الكلمات المفتاحية: التدخلات الخارجية، فشل الدول، المؤشرات الداخلية المؤشرات الخارجية.

External Interventions and the Phenomenon of State Failure (the Relationship between Inside and Outside)

Miss. Mona Amer Muhammad Mustafa

monaamer004@gmail.com

Prof. Dr. Ismail Sabry Maklad ، Prof. Dr. Mounir Mahmoud

Abstract:

This thesis addresses the dialectical relationship between external interventions and the failure of states, especially the role of external interventions in the process of states' failure as a cause of their failure or as a result of that failure, by studying the case of external military intervention in Libya from 2011 until 2022.

The study is based on a set of sub-hypotheses that confirm that external interference represents a fundamental factor in the failure of the Libyan state or in pushing it on the path to failure, meaning that ending these external interventions will help in restoring the Libyan state to its normal role and performance. In the end, the researcher concluded that Any external military intervention in a weak state will lead to its failure if this external intervention is governed by material and interest-based determinants and not by value-based determinants, if this intervention is biased in favor of one of the parties to the internal conflict, and aims to enable loyal internal parties to achieve a quick military victory in the internal conflict, Instead of reaching a comprehensive settlement to the conflict that includes all its internal parties and without bearing the responsibility for achieving stability or rebuilding the state under intervention after the end of the internal conflict.

The letter also addresses the repercussions of the Libyan crisis since its explosion following the Libyan uprising on February 17, 2011, which led to complex political, economic, and social crises that are difficult to resolve. Their repercussions were reflected in regional neighboring countries, especially with international and regional intervention with conflicting international agendas and interests, which had the greatest impact in creating tension. The conflict and internal chaos that led to the Libyan political division at many political points attracted internal political and military entities that work for the opposing international and regional parties and support them politically and militarily, which increases the difficulty of resolving the Libyan crisis, which, if accomplished, could have restored stability to the state. Libya and facilitate the process of rebuilding it.

Keyword: External interventions – failure of states – indicators – external indicators.

المقدمة:

شهد المجتمع الدولي الكثير من حالات التدخل في مرحلة ما بعد الحرب الباردة سواء كان التدخل فيها في إطار الأمم المتحدة كالتدخلات التي حدثت في العراق ١٩٩١م والصومال١٩٩٢م والبوسنة والهرسك ١٩٩٣م ورواندا ١٩٩٤م أو في ما يتسم به هذا التدخل خارج إطار الأمم المتحدة كتدخل حلف شمال الناتو في كوسوفو ١٩٩٩م لكن تبقى الإشكالية الأساسية للتدخل الخارجي هي الانتقائية والازدواجية في تطبيقه وأيضًا في استخدامه كذريعة لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية معينة من قبل الأطراف المتدخلة.

ومن هذا المنطلق تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على العلاقة بين التدخلات الخارجية و" إفشال الدول" وهو موضوع مثار خلاف كبير حوله؛ حيث ثار بين السياسيين الدوليين جدل واسع حول دور وتأثير التدخلات الخارجية في "إفشال الدول" كسبب أو كنتيجة لهذا الفشل ويتمحور هذا الجدل حول اتجاهين رئيسين: الاتجاه الأول وهو الأكثر شيوعاً في الأدبيات الغربية ويرى أن فشل تلك الدول وتداعيات هذا الفشل على الأمن الإقليمي والدولي هي التي تستدعي مثل هذه التدخلات الإقليمية والدولية التي تحاول أما الحد من تداعيات ذلك الفشل، أو إعادة بناء هذه الدول من جديد أما الاتجاه الثاني فيرى أن التدخلات الخارجية تلعب دورًا مهمًا في إفشال تلك الدول واتخاذه كذريعة للتدخل فيها للتعجيل بانهيارها هادفة من ذلك إما إضعاف قدرتها القومية أو تحقيق أهداف ومصالح استراتيجية معينة لن تتحقق في غياب هذا التدخل.

وهكذا يمكن القول بأنه رغم هذا التباين في الآراء والتفسيرات لدواعي هذه التدخلات الخارجية فإن هناك اتفاقاً بين السياسيين والباحثين على أن التدخلات الخارجية تلعب دورًا مهمًا في ظاهرة " إفشال الدولة" وذلك من واقع إن السياقات أو البيئات المحلية في الدول الضعيفة" weak states" أو الهشة "fragile states" أو التي في طريقها للفشل "failing states" وصولًا إلى الدولة الفاشلة "failed states" أو المنهارة "collapsed states"، والتي عادةً تكون مكشوفة بدرجات متفاوتة أمام التدخلات الخارجية على نحو يؤدي إلى زيادة حدوث تلك التدخلات واستدعائها في بعض الحالات من قبل الأطراف الداخلية لتحسين أوضاعها النسبية في صراعاتها الداخلية.

أولاً: أهمية البحث:

تنقسم الدراسة إلى مستويين من الأهمية أولها يتعلق بالأهمية النظرية وثانيها يتعلق بالأهمية العملية وذلك على النحو التالي:

١. **الأهمية العلمية:** وتتمثل في التالي:

أ. تتطرق الدراسة إلى تحليل أحد أكثر المفاهيم الدولية تعقيدًا وهو مفهوم التدخل؛ وذلك لصعوبة التمييز بينه وبين غيره من المفاهيم الدولية الأخرى التي تهدف إلى حماية أمن الدولة وتنمية مصالحها القومية فضلًا عن دور التدخل في حماية الأقليات والشعوب التي تتعرض للاضطهاد كما أن استخدام مفهوم "فشل الدولة" وهو من المفاهيم الحديثة نسبيًا في أدبيات العلاقات الدولية وغير مستخدم بشكل دارج في الإسهامات البحثية مازال يثير الجدل حول تعريفه ويلاحظ أن الغرب حاول توظيف هذا المفهوم لتبرير التدخل الخارجي في الشئون الداخلية للدول التي تمثل تهديدًا للأمن الإقليمي أو الدولي واتخاذه ذريعة لإعادة بنائها.

ب. قلة الدراسات العربية الرصينة التي تناولت دور العامل الخارجي في تحويل الدول إلى دول فاشلة.

٢. **الأهمية العملية:** وتتمثل في التالي:

أ. تحليل دور العامل الخارجي في إفشال الدول وتحويلها إلى "دولة فاشلة" على نحو يهدد بقاء الدولة ذاتها وهو ما يساعد في فهم ما يجري حاليًا في المنطقة العربية من تطورات مهمة؛ بسبب هذه التدخلات الخارجية، ودورها في إفشال الدول.

ب. محاولة التعمق في تحليل الأسباب الحقيقية للتدخلات الخارجية في الدول الفاشلة، وإبراز آثارها وتداعياتها بالنسبة لقدرة الدول المستهدفة بهذه التدخلات على الصمود والبقاء.

ت. وتتمثل أهمية هذه الدراسة ـ أيضًا ـ في التعرف على السياقات المحلية التي قد تسمح بتزايد تأثير دور العوامل الخارجية سواء في إفشال الدول أو محاولة إعادة بنائها.

ثانيًا: أهداف البحث: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة الأهداف التالية:

١. معرفة الأسباب والدوافع والأهداف من وراء التدخلات الخارجية في الدول الفاشلة والوقوف على مدى مشروعيتها وتوضيح أسسها القانونية والسياسية والتعرف على طبيعة التدخل سواء فيما يتعلق بأهدافه أو بدوافعه وأسبابه وخلفياته.

٢. تسليط الضوء على تداعيات التدخلات الخارجية في الدول الفاشلة ونتائجها.

ثالثًا: المشكلة البحثية:

أدت التدخلات الخارجية دورًا مهمًا في فشل الدولة الليبية، وتراوح هذا الدور بين التدخل المباشر والتدخل غير المباشر فضلًا عن تنوع أبعاده بين سياسية واقتصادية وأمنية وأخرى اجتماعية لذلك تتمثل مشكلة الدراسة في السعي إلى تحليل العلاقة الجدلية بين التدخلات الخارجية وظاهرة فشل الدول لذا يتركز اهتمام هذه الدراسة حول إشكالية

بحثيـة رئيسـة هـي محاولـة التعـرف علـى مـا إذا كانـت التـدخلات الخارجيـة (الدوليـة والإقليمية) هي التي تؤدي إلى إفشال الدول محل التدخل أم إن التدخلات الخارجية نتيجة لفشل الدول ذاتها أي أنها تأتي لاحقة عليها وليست سابقة لها كما يسود الاعتقاد؟

يرتبط بالتساؤل الرئيس السابق بعدة أسئلة بحثية فرعية وهي كالتالي:

أ. لماذا يتدخل بعض الفاعلين الدوليين أو الإقليميين دون غيرهم من الفاعلين الآخرين؟ وما الأهداف التي تسعى التدخلات الخارجية لتحقيقها ما بين الإفشال أو المساعدة على التماسك وإعادة البناء؟ وما العوامل التي تؤثر على تداعيات هذا التدخل؟

ب. كيف يمكن أن تؤدي التدخلات الخارجية لاعتبارات إنسانية إلى تحويل الدول من الدول الضعيفة إلى الدول الفاشلة؟ وما الوسائل التي تم استخدامها في هذا الصدد؟ وما مظاهر هذا الفشل وأنماطه؟

رابعًا: الإطار المنهجي للبحث:

تعتمد الدراسة على بناء منهجي مكون من المنهج المؤسسي ومنهج المصالح القومية وسيتم الاعتماد عليهما في الدراسة على النحو الآتي:

أ. المنهج المؤسسي:

هو من أقدم المناهج المستخدمة في معالجة الظواهر السياسية، وينظر له على أنه مرادف للحكم فهو المنهج الذي يركز على دراسة المؤسسات السياسية التي توضح اساليب ممارسة السلطة وطبيعتها (المنوفي ١٩٨٧: ٦٢), ويمكن الاستفادة من المنهج المؤسسي في هذه الدراسة في توضيح مدى هشاشة المؤسسات السياسية والأمنية في الدول محل التدخل؛ بمعنى إذا حدثت صراعات أو اضطرابات في أبنية المؤسسات (السياسية والأمنية) من الداخل فيمكن أن تلعب التدخلات الخارجية دورًا مهمًا في اختراق الدولة محل التدخل والتعجيل بانهيارها والوصول بها إلى حالة الفشل الكامل الذي انتهت إليه مستغلة هذا الصراع كذريعة للتدخل فيها من الداخل إما بغرض التحكم في قدرتها القومية، أو تحقيق أهداف ومصالح استراتيجية.

ب. منهج المصالح القومية:

يركز على فكرة المصالح القومية، ويعتبر أن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر لسياستها الخارجية؛ بمعنى أن المصلحة القومية هي محور الارتكاز أو القوة الرئيسة المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول ويجرد هذا المنهج أهداف السياسة الخارجية للدولة من التبريرات المفتعلة أو غير الواقعية التي تحاول أن تنسبها إلى هذه السياسات؛ وذلك كوسيلة للتغرير أو التمويه سواء تم هذا التغرير للرأي العام في الخارج أو الداخل كما توضح المصالح القومية جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول رغم التغيير الذي قد يصيب الزعامات السياسية أو التحول

الذي قد يحدث في نمط الأيديولوجية المسيطرة أو في نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة (مقلد:١٩٩: ٢٣).

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور التدخلات الخارجية في إفشال الدول، والذي كان عاملًا اساسيًا وجوهريًا في ظهور "الدولة الفاشلة", وهذا ما جعل الكثير من المفكرين الغربيين يبنون مقاربة خاصة تتماشى مع الطرح الاستراتيجي الأمريكي، ويقوم أساس هذه المقاربة على أن الدولة الفاشلة هي التي تستدعي بالضرورة التدخل الخارجي سواء كان هذا التدخل من خلال العقوبات الاقتصادية أو من خلال استخدام القوة العسكرية؛ من أجل وقف الاعتداءات والانتهاكات التي تمارس ضد المدنيين وحقوق الإنسان, وأيضًا من أجل الحفاظ على السلم الأمن الدولي, ومن المفكرين في هذا الصدد نجد فوكوياما (Francis Fukuyama) في كتابه "بناء الدولة" وروبرت روتبرغ (Robert Rotberg) في كتابة "عندما تفشل الدول" عام ٢٠٠٣م؛ حيث يعتقد الأخير بأنه أصبح من المسلمات بأن تداعيات فشل الدولة هو مرهونة أساسًا بالتدخلات الخارجية سواء كانت اقتصادية أو عسكرية (Rotberg: 2003: 44) .

خامسًا: الدراسات السابقة:

- رسالة دكتوراه للباحث عبد الرحمن عبد العال خليفة بعنوان: "مبدأ التدخل الإنساني في ضوء التغيير في هيكل النظام الدولي" هدفت هذه الدراسة إلى توضيح عدة نقاط مهمة مرتبطة بمفهومي التدخل الإنساني وهيكل النظام الدولي, كما ترصد الدراسة الاتجاهات الرافضة لمبدأ التدخل الإنساني وتوصلت لعدة نتائج منها أن هناك تحولًا جذريًا في معايير مشروعية التدخل الإنساني سواء لدى البلدان المتدخلة أو البلدان المؤيدة لها في فترة ما بعد الحرب الباردة مقارنة بما قبلها كما أن هناك إذعانًا قسريًا للتدخلات الإنسانية من جانب البلدان المستهدفة في فترة ما بعد الحرب الباردة خلافًا للرفض المطلق لها قبل ذلك ثم بدأت تثور قضية تنازع الموافقة في بعض حالات التدخل الإنساني كنتيجة لتفجير أزمة الدولة في بلدان الجنوب في صورة انهيارات للدول وحروب أهلية وغيرها كحالتي الصومال ورواندا أما من حيث أنماط الاستخدام القسري للقوة في حالات التدخل الإنساني فقد اتسمت التدخلات خلال الحرب الباردة بالاستخدام القسري المباشر للقوة من جانب البلدان المتداخلة, بينما تميزت تطبيقات التدخل في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بالتدرج في التهديد باستخدام أو الاستخدام القسري للقوة ضد البلدان المستهدفة وإن كانت مستويات التدرج قد اختلفت من مرحلة إلى أخرى (خليفة:٢٠٠٨).
- رسالة دكتوراه للباحث رابحي خضر بعنوان: "التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدولة" هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الغموض حول مفهوم التدخل,

وخاصة أمام المبررات التي يتخذها بعض أشخاص القانون الدولي في تدخلها أثناء التعامل مع أي توتر في العلاقات الدولية وتوضيح الدراسة مدى تأثير مفهوم سيادة الدولة من هذه المبررات وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن أي تدخل أجنبي خارج الشرعية الدولية يعد عملًا غير مشروع ضد الدولة وانتقاصًا لسيادتها كالتدخل في شئونها وعلى الرغم من وجود استثناءات على مبدأ عدم التدخل كحق الدفاع الشرعي وحفظ الأمن والسلم الدوليين لكن وفق شروط محددة إذا لم تحترم هذه الشروط يعد التدخل عملا غير مشروع كما يعد ظهور قوة غير قومية جديدة كالشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية كأداة جديدة تعمل على تقليص السيادة أو تعمل على الحد من السيادة وذلك مع ظهور مفهوم جديد يسمى (مسئولية الحماية) الذي ظهر لإنقاذ المفهوم القديم (التدخل الإنساني) الذي لقى معارضة كبيرة من حيث اللجوء إليه، وتطبيقه من طرف الكثير من الدول (خضر:٢٠١٥).

سادسًا: تقسيم البحث: ويتكون البحث من النقاط أو المحاور الآتية:

أولًا: تحليل العلاقة بين التدخلات الخارجية وإفشال الدول:

ثانيًا: عوامل التدخل الخارجية وآثارها على فشل الدول:

ثالثًا: محددات التدخل الخارجي وعلاقتها بفشل الدول:

رابعًا- تداعيات التدخل الخارجي:

وفيما يلي تناول كل نقطة مما سبق على النحو الآتي:

أولًا: تحليل العلاقة بين التدخلات الخارجية وإفشال الدول:

وفي السياق نفسه طرح جورج سورسن (Georg Sorensen) في ورقة بحثية له بعنوان:" التنمية في الدول الضعيفة والفاشلة وأشار إلى أنه لا يمكن توفير الشروط المسبقة للتنمية في الدولة الفاشلة التي تعاني من أوجه نقص اقتصاديًا وسياسيًا تتعلق بمؤسسات الدولة وشرعيتها وافتقادها من الناحية الأخرى إلى القدرة والكفاءة والموارد، فسيطرة نخبة قليلة على مقاليد الحكم، وانتشار الفساد أدى إلى غياب القيود الداخلية على الحكام وهو ما يؤدي إلى الضغوط الخارجية بما في ذلك التدخل (Sorensen, 1999) قدم الطرح نفسه عند جيفري ريكورد (Jeffrey Record) والذي يرى بأن الدولة الفاشلة أصبحت مصدرًا لعدم الاستقرار في النظام الدولي؛ لأنها تستدعي تدخل الدول الأقوى, فهي تجتذب التدخلات الخارجية وخصوصًا عندما يكون هناك مصلحة استراتيجية, أو حتى عندما يكون التدخل لأسباب إنسانية(Record: 2000: 13) انطلاقًا من هذه التبريرات والافتراضات شهدنا عدة تدخلات باسم حقوق الإنسان والأمن العالمي

بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية كالتدخل في العراق ١٩٩١م, وأكثر من ذلك التدخل من جانب الولايات المتحدة وحدها في العراق عام ٢٠٠٣م, والتدخل في الصومال١٩٩٢م والتدخل في البوسنة عام ١٩٩٥م وكوسوفو ١٩٩٩م, وأفغانستان ٢٠٠١م, والتدخل في ليبيا ٢٠١١م والتدخل في مالي٢٠١٣م, هذه التدخلات كانت تحت غطاء حماية حقوق الإنسان والسلم والأمن الدوليين وإذا نظرنا إلى الحجج الأخلاقية والسياسية التي يقدمها أنصار التدخل الإنساني نلاحظ بأنها موضوعية، وأنها فعلًا تعبر عن القيمة الأخلاقية والإنسانية التي تنادي بها الدول الغربية, ولكن لا يمكن غض النظر عن الانتهاكات الواسعة التي تجري في حق المواطنين في الدول الفاشلة وعليه لا يمكن إنكار بأن أحد الأسباب الحقيقية للعنف يكمن في الحرمان, ولهذا يمكن الاستنتاج مبدئيًا بأن الدول الفاشلة المنتهكة لحقوق الإنسان فعلًا تستدعي تدخلاً دولياً إنسانياً (Holzgrefe, Keohane: 2003: 306).

وبذلك يمكن تصور هذه المعادلة الفقر والبطالة (الفشل في تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين) + (الفشل في قيام الدولة بوظائفها الأساسية) والظلم وغياب العدالة الناتج عن الاستبداد= دولة ضعيفة وهشة ⟵تحفز التدخلات الخارجية ⟵في (الظاهر) يتم التدخل من أجل حماية حقوق الإنسان وحماية المدنيين من الإبادة الجماعية والدفاع عن الديمقراطية. ⟵ وفي (الحقيقة) يكون التدخل الخارجي بدافع تحقيق المصالح الاستراتيجية وحمايتها⟵فيؤدي إلى إفشال الدول محل التدخل؛ وصولًا إلى مرحلة الفشل الكامل ثم الانهيار أي أن الدولة الفاشلة لا تستدعي التدخل باسم حقوق الإنسان إلا في حالة التعرض لمصالح الدول الكبرى وعلى رأسها الدول الغربية وخصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية ولكن الافتراض بأن الدولة الفاشلة تستدعي التدخل الإنساني أليس هذا يعني أن الدول الغربية مطالبة بالتدخل في كل الدول التي لا تحترم حقوق الإنسان بما في ذلك إسرائيل، وهذا يعني بأن التدخل سيكون ناصفاً وضامناً لحقوق الإنسان لكن ومن خلال التجارب الإمبيريقية على سبيل المثال في إطار التدخل في العراق عام ١٩٩١م أعلنت الدول الغربية بأنها تهدف إلى تقديم الحماية للأكراد والشيعة إلا أن الغرض الحقيقي كان سياسيًا واقتصاديًا هدفه حماية أمن إسرائيل من جهة وتأمين مصادر الحصول على النفط والتي على رأسها منطقة الخليج والتي أصبحت مهددة من قبل نظام صدام خاصةً بعد اجتياحه للكويت وهذا ما اتضح من خلال تصريح الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش بتاريخ ١ اكتوبر ١٩٩٠م أما الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة عندما أشار بأن أمريكا معرضة للخطر، وأنه لا يمكن السماح لطاغية منفردة بممارسة الابتزاز الاقتصادي.

فمن خلال المثال العراقي نلاحظ بأن الدول الغربية عمومًا، والولايات المتحدة خصوصًا تستغل مفهوم حقوق الإنسان في تحقيق مصالحها، ولا يهمها انتهاك حقوق

إنسان، والدليل على ذلك هو أن كل الدول المتدخل فيها باسم حقوق الإنسان منذ١٩٩٠م زادت معاناتها، وازدادت انتهاكات حقوق الإنسان فيها، ولم يتحقق الهدف الإنساني؛ لأن رغبة الدول المتدخلة لم تكن إنسانية فالعراق، والصومال، وليبيا، وجنوب السودان، كلها دول أصبحت بعد التدخل دولاً ضعيفة أكثر مما كانت عليه، وتحولت إلى دول منهارة رغم مبدأ مسئولية الحماية الذي يقر بضرورة الالتزام التام بالمساعدات في بناء سلام دائم وقيام حكم رشيد وتنمية مستدامة (الصديقي: ٢٠٠٦: ١١٥).

وهذا ما ذهب إليه نعوم تشومسكي (Noam Chomsky) واعتبر بأن النظام العالمي قام بابتكار مفهوم الحق المزعوم بتدخل إنساني ومسئولية الحماية بطريقة انتقائية للغاية تتماشى مع المصالح وليس مع المبادئ وبرر بأن التدخل الإنساني ما هو الإغطاء أخلاقي لتبرير الغزو الغربي والانتهاك الواضح لسيادة الدول الضعيفة من قبل الولايات المتحدة والدول الغربية بالإضافة إلى ازدواجية المعايير عند معالجة قضايا حقوق الإنسان وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال التدخل في الصومال والعراق ويوغوسلافيا وليبيا والإحجام عن التدخل في مناطق شهدت ومازالت تشهد انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان مثل رواندا التي شهدت كارثة إنسانية راح ضحيتها أكثر من ٨٠٠ ألف شخص دون تحرك المجتمع الدولي في الوقت المناسب أما فلسطين وهي المثال البارز للازدواجية الغربية التي ولم تبادر باتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف الانتهاكات العنيفة الممارسة من قبل إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وهي الانتهاكات التي تفوق بكثير ما فعله نظام القذافي بشعبه أو ما فعله نظام صدام حسين ضد الشيعة والأكراد (تشومسكي:٢٠٠٩: ٧٧).

لهذا أصبح مبدأ التدخل الإنساني مرتبطًا بشكل أساسٍ بالدولة الفاشلة؛ نظرًا لكون الأخيرة هي المنتهكة لحقوق الإنسان وأيضًا حسب الغرب هي المصدر الأساس للإرهاب في العالم هذه الفكرة التي أصبح يروج لها كثيرًا، وأصبحت تمثل غطاء أيديولوجيًا بالنسبة للغرب لانتهاك سيادة الدول والعمل على فرض هيمنتها وهذا ما يجعل حكومات الدول الفاشلة عرضة للمساومة من قبل الدول الغربية فإذا كانت حكومات تلك الدول مطيعة ووفية لمصالح الغرب فإنها تنال وسام الدولة الديمقراطية أما إذا رفضت أن تساوم هنا تصبح دولة فاشلة وينبغي إسقاط حكومتها المنتهكة لحقوق الإنسان، وفي هذا الصدد يرى نعوم تشومسكي بأن الولايات المتحدة الأمريكية استغلت فكرة الحرب على الإرهاب لتحقيق الكثير من مصالحها وبالفعل تمكنت من الحصول لأول مرة على قواعد عسكرية في وسط آسيا، وهذا لتطويق أهم موارد الطاقة في العالم وفي منطقة الخليج ولكن الأمر الأساسي الذي يجب الإشارة إليه هو أن الدول الفاشلة بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة, هي التي تعطي الفرصة للتدخلات الخارجية لفرض هيمنتها وذلك من خلال استبداد أنظمتها السياسية وعدم اهتمامها بحقوق مواطنيها (تشومسكي , ٢٠٠٦: ٣٢٣).

ثانيًا: عوامل التدخل الخارجية وآثارها على فشل الدول:

وتضم عوامل التوسع الاستعماري الأوروبي وإمبريالية رأس المال والتدخلات العسكرية الخارجية لاعتبارات مصلحية تحت مسمى ذرائع أيديولوجية وقيمية مختلفة على النحو التالي:

١. الدول الفاشلة, وهي إحدى نتائج التوسع الاستعماري الأوروبي في الفترة ١٤٩٢م-١٩٩١م الذي نتج عنه إنشاء المستعمرات ثم تحويلها إلى دول مستقلة فيما بعد في ظل عدم توفر الظروف والشروط التي صاحبت نشأة الدولة القومية في أوروبا؛ حيث إن حدود إقليم الدول التي تحررت من الاستعمار لم تكن محددة بدقة ولم يتوفر بها هويات وطنية تسود الهويات المحلية لم يتم استعادة النخب التقليدية الحاكمة التي كانت قائمة قبل الاستعمار، بل حل محلها فصائل نخبوية متصارعة على نحو أدى إلى تقويض الدول حديثة الاستقلال ودخولها إلى حلقات مفزعة من العنف Gros: 2011: (546).

يستثنى من هذه الدول حديثة النشأة التي نجحت في تكييف التاريخ الاستعماري مع الحقائق القائمة في فترة ما بعد انتهاء الاستعمار عن طريق قيمها بالإصلاحات الضرورية لنجاحها وهو ما اتضح في الموجة الأولى من الدول الفاشلة في الفترة ١٤٩٢- ١٨٤٨ التي كانت قابعة تحت الاستعمار وشهدت حروباً أهلية عقب استقلالها ولكنها نجحت في النهاية كالولايات المتحدة على سبيل المثال وارتبط نجاح تلك الدول بعوامل عديد منها وجود بيئة داخلية وخارجية ملائمة لنجاحها؛ ووجود حكام ماهرين ووجود حليف قوي يدعمها عسكريًا واقتصاديًا ووجود نخبة حاكمة في تلك الدول من أصول أوروبية على نحو جعلها أكثر قبولًا من الدول الأوروبية القائمة في القرن ال ١٩ مقارنة بالدول حديثة النشأة التي كانت نخبتها الحاكمة من أصول غير أوربية, والخبرة التاريخية لتلك المستعمرات بوجود سلطة مركزية فعالة؛ لأن غياب تلك الخبرة يزيد من احتمالية فشل تلك الدول عقب استقلالها(Gros: 2011: .550-554).

٢. يمكن أن يؤدي التدخل العسكري الخارجي في دولة ما إلى الانهيار التام لهذه الدولة، وإطلاق العنان للعنف واسع النطاق, لاسيما عندما يكون هناك عدم تكافؤ في القوة العسكرية لصالح الدولة المتدخلة؛ حيث تسببت الغزوات العسكرية للأقاليم تاريخيًا، وفي الآونة الأخيرة في انهيار مؤسسات الدولة، وزيادة معدلات الوفيات بدرجة كبيرة على مدى فترات زمنية طويلة (Lqbal, Starr, State :2015: 124).

كما اتخذت التدخلات العسكرية الخارجية دائمًا بعدًا أيديولوجيًا سواء كان ذلك "بدعوى نشر التحضر" أبان الاستعمار أو حماية الأمن الدولي بدعوى الدفاع عن النفس أو حماية حقوق الإنسان أو الإطاحة بالنظم الديكتاتورية أو مكافحة الإرهاب ويمكن القول

إن بعض التدخلات العسكرية أدت في الآونة الأخيرة إلى التهدئة وبناء الدولة على غرار التدخل العسكري في سيراليون في حين ترتب على غالبيتها فترات طويلة من انهيار الدول والصراع على غرار ما حدث في أفغانستان والعراق وليبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ولهذا أظهرت الدراسات التي أجريت مؤخرًا أن التدخلات العسكرية منذ١٩٤٥م تجعل الديمقراطية أقل احتمالًا من خلال تدمير آليات حل النزاعات التقليدية وإطلاق العنان للسياسات التي تحركها الاعتبارات القومية وتلك المتعلقة بالهوية وتعزيز التحالفات مع النخب الأقل تأييدًا للديمقراطية وتعزيز عدم الاستقرار العام فضلًا عن زيادة خطر الانقلابات العسكرية وإلحاق الضرر بجهود التنمية الاقتصادية (Putzel: 2009: 4).

٣. ارتفاع احتمالية "إفشال الدول" في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة؛ حيث كانت كل من الدولتين العظميين خلال الحرب الباردة راغبة وقادرة على التدخل لصالح دعم استقرار النظم السياسية المؤيدة لها وتحول دون انهيارها، ومع غياب هذا الدعم عقب انتهاء الحرب الباردة زادت احتمالية إخفاق الدولة بالإضافة إلى ذلك كان اهتمام القوتين العظميين الأساس آنذاك ينصب على بقاء تلك الدول داخل دائرة نفوذها ومن ثم أهملت الأوضاع الداخلية الهشة التي كانت قائمة في تلك الدول من سياسات اقتصادية غير رشيدة أدت إلى انخفاض مستويات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات الفساد وتدهور حقوق الإنسان (Lqbal, Starr, State :2015:31) .

٤. وجود تهديد خارجي يعزز اللحمة الوطنية للشعب لمواجهته وغياب وجود هذا التهديد يفقد دعوة النظام السياسي للوحدة مغزاها خاصة إذا كانت الدولة تعاني من أزمة الاندماج الداخلي, كما يمكن افتعال صراع خارجي لمحاولة استعادة الشرعية من خلال استخدام دعاوي القومية مثل: (حالة سلوبدان ميلوسيفيتش في صربيا)؛ حيث استطاع أن يحصد تأييد قطاعات شعبية واسعة عندما تم انتخابه في ١٩٨٩م بوصفه رئيساً لصربيا ولجمهورية يوغسلافيا الفيدرالية بالكامل (التي كانت تضم حتى ١٩٩١م كلا من كرواتيا وسلوفينيا ومقدونيا والمونتنجرو والبوسنة والهرسك)؛ وذلك لأنه استطاع أن يبني شرعيته على مخاوف الصربيين بين القومية بوصفها جزءاً من جمهورية يوغسلافيا وشعورهم بأن الهيكل السياسي الفيدرالي يلعب في غير المصلحة الصربية ونتيجة الضغوط الكبيرة للمعارضة شن "مليسوسيفيتش" محاولات للتطهير العرقي ضد سكان إقليم "كوسوفا"، والتي انتهت بمحاكمته دوليًا أيضًا وجود حرب أهلية في دولة مجاورة، أو دول فاشلة على الحدود يمكن أن تزعزع استقرار الدولة، وتهدد أمنها القومي (هنتجنون: ١٩٩٣: ١٦٧).

٥. إمبريالية رأس المال, التي تقوم على التوسع في رأس المال بالمقارنة بإمبريالية الدولة التي تقوم على التوسع أيضًا، ولكن في الإقليم, وتعد العولمة هي القوة المحركة وراء

التوسـع الرأسـمالي ونظـرًا لأن الـدول هـي بطبيعتهـا كيانـات بطيئـة الحركـة وتسـتجيب للضغوط المناوئة لحركة رأس المال مثل: النزعات القومية فإن التوسع الرأسمالي تطلب وجود مؤسسات متعددة الأطراف تتجاوز الدول على غرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ثالثًا: محددات التدخل الخارجي وعلاقتها بفشل الدول:

يمكن التمييز بين مستويين أساسيين لدراسة محددات التدخل تتضمن؛ مستوى العوامل المؤثرة في حدوث التدخل من عدمه سواء كانت محددات داخلية أو أخرى خارجية وأثره على فشل الدولة **و**يمكن تصنيف محددات التدخل في مجموعتين أساسيتين بين سياقات داخلية وأخرى خارجية تشكل بعواملها بيئة عامة تستدعي التدخل الخارجي وتزيد من احتمالات حدوثه.

أ. **المحددات الداخلية**: وتشمل العوامل المحلية ومواقف الحكومة وغيرها من الفاعلين على المستوى المحلي التي يكون من شأنها استدعاء التدخل الخارجي وزيادة احتمالات حدوثه وتقليل أوجه ممانعته وتمثل وجود فرصة للتدخل فكلما قلت قدرة الفاعل الداخلية على المقاومة كان عرضة للتدخل الخارجي؛ ولأن العلاقة التداخلية ثنائية (طرف متدخل ودولة محل تدخل) فإن ضعف القدرة على مقاومة التدخل تزيد من احتمالات حدوثه فكلما قلت القدرة الذاتية للفاعلين في النظام الدولي زاد احتمال التدخل من قوى خارجية خاصة أن الواقع يشير إلى أن الجماعات المحلية المختلفة تتجه في هذه الحالة إلى الاعتقاد بملاءمة تشجيع التدخل أي أنه من المحتمل أن يتأثر مسئولو السياسة الخارجية باستقرار الحكومات الأجنبية؛ بحيث إنه كلما قل هذا الاستقرار زاد استعدادهم إلى التدخل لتجنب المخاطر أو للاستفادة بالمزايا التي يمكن أن تنتج عن الموقف غير المستقر بمعنى كلما توفرت الفرصة للتدخل توفر الحافز للتدخل, وهو ما سيتم تناوله في إطار المحددات الخارجية للتدخل (معوض:٢٠١٠)
أيضًا توجد عدت مظاهر للانكشاف أمام التدخلات الخارجية وهي على النحو التالي:

- **شخصنة السلطة:** وتعني سيادة وطغيان العنصر الشخصي في العملية السياسية فالحاكم هو محور الدولة، ويتمتع بسلطة مطلقة في صنع القرارات بالرغم من الوجود الشكلي للمؤسسات السياسية، وفي هذه الحالة لا يوجد أي ضوابط حاكمة للعملية السياسية بما في ذلك نقل السلطة سلميًا فالقيادات في معظم الدول الفاشلة تعتبر نفسها رمزًا للاستقلال خاصة في ظل تشبيه الكثير من هذه القيادات أنفسهم بالآباء ومجتمعاتهم بالأبناء فاستقر في أذهانهم مفهوم أبوية السلطة.
- **الصراع بين أفراد النخبة السياسية:** بمعنى ظهور الصراع والتصدع والانشقاق داخل صفوف القيادات الحاكمة والذي يؤدي في نهاية المطاف إلى فصل تلك القيادات

عن جذورها الشعبية؛ مما يهيأ للمؤسسة العسكرية التدخل بحجة إنقاذ البلاد من الدمار السياسي, وغالبًا ما تستدعي النخبة المدنية في بعض الدول الجيش للمحافظة على الأمن والنظام في البلاد؛ الأمر الذي يعزز من التدخل المباشر للجيش في السلطة، بل قد يصل الأمر إلى استدعاء الجيش لتولي الحكم مباشرةً (أحمد:٢٠١٦ :٤٧٥).

- **أزمة الشرعية:** تتطلب الشرعية قدرًا من الطاعة والرضا من قبل المجتمع كما تتطلب وجود قوانين تحدد الحقوق والوجبات لكل من الحكام والمحكومين فينظر للنظام السياسي الفعال على أنه النظام القادر على تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي من خلال التكامل القومي وتجاوز الاختلالات العرقية والقبلية والطائفية كما أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين أزمة الشرعية وأزمة الهوية؛ فأزمة الشرعية تنشأ عند افتقار النظام السياسي لتحقيق اتفاق كامل بين كافة فئات المجتمع حول مدى شرعيته, وعدم الاتفاق هنا له صلة بأزمة الهوية وعدم التوافق المجتمعي كما ينظر إلى أزمة الشرعية ـ في كثير من الأحيان ـ على أنها دستورية وقد تنشأ أزمة الشرعية نتيجة لفقدان السلطة السياسية خاصةً في المجتمعات الانتقالية (الانتقال من التقليدية إلى الحداثة) للرضا الجماهيري عن نظام سياسي ما (شيفيس و مارتيني٢٠١٤: ٣٩).
- **أزمة الهوية:** هي تلك الأزمة التي تنشأ نتيجة غياب الهوية الوطنية الجامعة لدى أفراد المجتمع الواحد؛ مما يعني ضعف الانتماء والولاء للدولة مقابل حضور قوي للانتماءات الضيقة والهويات الفرعية كالقبيلة والاثنية والطائفية؛ مما يشكل لديهم إشكاليات في مفاهيم كالمواطنة والولاء الوطني والجدير بالذكر أن هناك علاقة تكاملية بين أزمة الهوية والنخب السياسية وأي نمط من أنماط الثقافة السياسية تمتلكه تلك النخب فالنخبة يعول عليها الكثير في تعاملها مع أزمة الهوية؛ فتؤثر على احتواء الأزمة أو تفاقمها فإذا كانت النخب ذات ثقافة سياسية تابعة أو رعوية وتحمل قيماً تقليدية سلطوية لا تتسم بالحداثة فإنها لا تتمكن من تخطي أزمة الهوية والعمل على بناء هوية وطنية بالمقابل فإن النخب السياسية ذات الثقافة السياسية المشاركة تستطيع تجاوز الأزمة؛ الأمر الذي يظهر مدى الدور الذي تلعبه النخب السياسية في ترسيخ الهوية الوطنية وتجاوز الهويات الفرعية أو الحد من تداعيتها السلبية على الدولة والمجتمع (سعداوي, ٢٠١٨: ١٤٧).
- **أزمة التغلغل:** تعرف أزمة التغلغل على أنها ضعف قدرة الدولة على التغلغل في كافة انحاء إقليم الدولة؛ حيث تنشأ أزمة التغلغل عندما يعجز النظام الحاكم ومؤسساته عن ممارسة الأدوار المنوطة بكل منها على كافة أقاليم الدولة من الناحية الجغرافية أفقيًا, أو على مستوى البنى الاجتماعية ككل رأسيًا ومن العوامل الرئيسة لأزمة التغلغل اتساع إقليم الدولة، وبالتالي محدودية قدرتها على السيطرة على بعض المناطق, كما يمكن أن تكون الاختلافات التعددية؛ العرقية أو القبلية عاملًا أساسيًا في أزمة التغلغل

كما هو الحال في العراق، وليبيا، والسودان، كما يلاحظ أيضًا وجود علاقة راسخة بين أزمة التغلغل وأزمتي الشرعية والهوية؛ فعدم قدرة الدولة على التغلغل يعني وجود خلل في شرعيتها، وبالتالي وجود خلل في مسألة المواطنة والانتماء (سمير خلف وآخرون: ٢٠١٩م: ٤٤).

- **النزاعات الداخلية المختلفة:** التي تنخر في الدول الفاشلة، وقد تكون واحدة من النتائج المترتبة عن حالة الضعف والفشل التي تعاني منها هذه الدول، وهي في الوقت ذاته واحدة من العوامل المحركة لها والدافعة نحو وقوعها وغالبًا ما تكون السياسات المتبعة من قبل الأنظمة الحاكمة في هذه الدول، مبنية على اعتبارات جهوية أو فئوية ضيقة؛ الأمر الذي يجعل منها سياسات إقصائية تخدم فئات معينة من المواطنين، بجانب غياب تمثيل حقيقي للمواطن في أجهزة اتخاذ القرار واستئثار جهات معينة بالثروة وغياب توزيع عادل لها بين فئات المجتمع الواحد، يعد هذا من الأسباب المباشرة لنشوب النزاعات داخل هذه الدول بل وأن أغلب هذه النزاعات تتحول إلى نزاعات إقليمية بحكم انتقال عدواها إلى دول الجوار مثل ما حدث في (ليبيريا، الصومال، الكونغو الديمقراطية، السودان).
- **المؤسسة العسكرية:** وتعني أمرين؛ أولهما اعتماد القيادات في الدول الفاشلة على الجيوش والتنظيمات شبة العسكرية لحماية وتأمين استمرارها في الحكم وقمع الاضطرابات واسعة النطاق التي تعجز القوات الأمنية عن مواجهتها ويتعلق الأمر الآخر بفقدان الشرعية السياسية للحكومات القائمة في الدول الفاشلة وهو ما قد يدفع العسكريين دومًا للتدخل والاستيلاء على السلطة في محاولة لسد الفراغ الذي نتج عن ضعف السلطة المدنية؛ حيث إن معظم الدول الفاشلة تندرج كما تطرقنا سابقًا تحت إطار النظم الأوتوقراطية الأبوية التي ينفرد فيها الحاكم باتخاذ القرار؛ حيث يعتمدون في شرعيتهم على الادعاء بصفات كاريزمية باعتبارهم الآباء المؤسسين أكثر من اعتمادهم على مجموعة محددة تحظى بالاتفاق العام (أبو عمرة:٢٠١٤:٢٠)

وفي النهاية فإن أداء الدولة لوظيفتها على النحو الذي يتضح في مظاهر الضعف السياسي أو الاقتصادي أو الأمني تكون أكثر ميلًا لاجتذاب تدخلات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية لمعالجة أو توظيف هذه الفجوات الداخلية لتحقيق مصالح معينة وتكون محصلة مؤشرات ظاهرة "فشل الدولة" تمكين التدخل الخارجي في حال توفرت بقية محدداته إلى قلة الممانعة الداخلية في مواجهته نتيجة ضعف القوة الناعمة والصلبة للدولة؛ حيث إن ضعف الأطراف الداخلية (الحكومية وغير الحكومية) وعجزها عن أداء أدوارها أو حسم المواقف الصراعية لصالحها وفقًا لموازين القوة القائمة على السعي تدفعها لتحسين أوضاعها النسبية من خلال اجتذاب تدخلات خارجية أو انخفاض قدراتها على الممانعة الذاتية ضد هذا التدخل وتقويمه (Kath man :2010: 990)

ب. المحددات الخارجية: بالإضافة إلى المحددات الداخلية التي لا يمكن إنكار أهميتها والتي تمثل شرطًا أساسيًا في تمكين التدخل الخارجي تظل أيضًا للمحددات الخارجية تأثيراتها في زيادة احتمالات حدوث التدخل أو الحد منه ويشكل الحافز الخارجي أمام صانع السياسة الخارجية إما مشكلة يجب حلها أو فرصة يجب اغتنامها وتتنوع الأسباب وراء تدخل الأطراف الخارجية ويمكن التمييز في هذا الصدد بين محددات قيمية قانونية وأخلاقية من ناحية يسودها منطق الملاءمة والاتفاق مع المعايير القانونية والأخلاقية كحدة الأزمة الإنسانية والوعي العام بها وتغطيتها إعلاميًا وشعور صانع القرار بالتزام أخلاقي بالتدخل ومحددات ذاتية مصلحية من ناحية أخرى يسودها منطق المخرجات والنواتج كالمصالح الاقتصادية والأمنية والجيواستراتيجية والمصالح السياسية لصانع القرار ومنها أسباب انتهازية كتحسين وضع سياسي للأطراف الداخلية الموالية لها من خلال تغيير النظام الحاكم في الدولة التي تعاني من الصراع أو لوجود منفعة مادية سوف تحصل عليها الدولة من جراء هذا التدخل مثل الحصول على الموارد الطبيعية من أحد طرفي الصراع أو تحسين وضعهم الجيوسياسي من خلال التدخل في الدولة التي تعاني من الصراع أو عندما يفرض الصراع تهديدًا كبيرًا على مصالحهم ورفاهيتهم وحينها تتدخل الدولة لوقف الصراع وتحقيق الاستقرار (Koga, 2011: 1440) .

واتصالاً بما سبق تشير الممارسة الدولية إلى أنه رغم حضور الحسابات القيمية والمصلحية معًا في كثير من حالات التدخل بما يصعب معه استبعاد أي منهما فإن المحددات المصلحية تظهر كشرط ضروري وكاف حتى ولو لم تتطابق مع المحددات القيمية, ويصبح بهذا المعنى السياق أكثر استدعاء لحدوث التدخل في حالة وجود المحددات المصلحية للتدخل، ويعجل من احتمالات التدخل ويعززها وجود المحددات القيمية والأخلاقية مع وجود مبررات للالتزام الأخلاقي بالتدخل كالمسئولية عن حدوث الأزمة أو وجود علاقات تاريخية سابقة مع أطراف الصراع أو روابط أيديولوجية أو إثنية دينية أو عرقية أو مذهبية مع الجماعات المتعرضة للعنف أو تبني خطاب إنساني قيمي عالمي أو غياب الأطراف الأخرى القادرة على التدخل وبذلك فإن بدء التدخل وتواتره يزيدان من انتشاره كميًا وكيفيًا؛ حيث إنه يكرس مظاهر الضعف والعجز الداخلية أو يزيد من حدة النزاعات الداخلية أو يخلق شبكة ارتباطات وعلاقات ومصالح بين أطراف داخلية وخارجية فيما يشبه دوائر مفرغة (Kath man :2010: 990), كما تشير دراسة الحالات المختلفة للتدخلات الدولية في الصراعات الداخلية إلى أن اختلاف المحددات الخارجية للتدخل في الصراعات الداخلية ما بين محددات قيمية أخلاقية وأخرى مصلحية يؤدي إلى اختلاف نتائج هذا التدخل فالتدخل لاعتبارات إنسانية بالأساس يسهم بشكل إيجابي في كل من تسوية الصراع الداخلي في الدولة محل التدخل

والتحسن في أداء الدولة للوظائف المنوط بها في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع وذلك على العكس من نتائج التدخلات لاعتبارات مصلحية بالأساس.(Kath man: 2010: 991)

- **نزعات الحدود:** في كثير من الأحيان تعتبر الحدود بين الدول الفاشلة، وعلى سبيل المثال الدول الأفريقية من أسباب التوتر وعدم الاستقرار بين هذه الدول، ويعود هذا التوتر إلى أن هذه الحدود حدود صناعية؛ مما يؤدي إلى تدخل القوى الخارجية في السلطة في الدول المجاورة فضلًا عن سهولة تسريبهم واستخدام حكومات الدول المجاورة لهم لتفجير المشاكل وخير مثال على ذلك الحدود الإثيوبية السودانية فهي موضع توتر دائم واحتضان إثيوبيا للعناصر المتمردة جنوب السودان كوسيلة ضغط على السودان بالمقابل تؤدي النزاعات إلى تقويض قدرة الدولة على فرض الأمن والاستقرار واحتكار أدوات القهر كما تؤدي إلى زيادة هشاشة المؤسسات السياسية، واستنزاف القوى الإنتاجية والأداء الاقتصادي بشكل عام، إلى جانب تفاقم المديونية وظاهرة الفقر والتخلف وعليه فإن حاصل التقاء كل هذه العوامل، هو زيادة ضعف الدولة وتكريس فشلها في أداء الأدوار المناطة بها (Samaan: 2006: 24)
- **التقليد والمحاكاة:** أي أنه عند حدوث انقلاب في دولة ما قد يشجع العسكريين في دولة أخرى على القيام بانقلاب، وهو ما يسمى بظاهرة العدوى وهي الظاهرة التي اعتبرت أساس سيل الانقلابات العسكرية التي حدثت في أفريقيا بالإضافة إلى ذلك فقد ساعد على تعاظم أثر العدوى في الستينيات أن كثيرًا من الضباط الذين قاموا بالانقلابات العسكرية حينئذ كانوا يشتركون في خلفياتهم التعليمية والتدريبية كما تعتبر العدوى سببًا من الأسباب وإن كانت مساعدة في تحفيز العسكريين على التدخل الانقلابي (Samaan: 2006: 25).
- **نظرة الدول الكبرى للدول الفاشلة كمصدر لعدم الاستقرار والفوضى العالمية:** إلى جانب أن فشل الدول أو انهيارها يمثل جزءًا مهمًا في حركة العلاقات الدولية، إلا أنه كان ـ أيضًا ـ مصدرًا للتوجس والريبة وإذا كان التيار المثالي في الدول الغربية ينظر إلى انهيار الدول على أنه تهديد للأمن البشري، فإن أتباع التيار الواقعي بالمقابل قلقون أكثر حول تأثيرات هذا الانهيار أو الفشل على "التوازن الدولي"، بل باتوا يعُدونه من أكبر الأخطار المحدقة والمهددة لأمنهم واستقرارهم*

* تشير التقديرات إلى أن الدول المجاورة تتحمل نسبة كبيرة من تكاليف فشل جيرانها، بالنظر إلى ما تحدثه الدول الفاشلة من تأثيرات سلبية على دول الجوار. من بين هذه آثار، انتشار الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي. ومن العوامل المساعدة على انتشار خطر عدم الاستقرار والصراعات العنيفة عبر الحدو د انتشار أسواق الأسلحة الإقليمية في إفريقيا. كما قد تتمثل التأثيرات السلبية في تزايد حركة اللاجئين عبر الحدود مما يفرض تكاليف إضافية على دول الجوار المستقبلة لقوافل اللاجئين. ناهيك عن آثار السلبية التي قد تترتب عن تنقل اللاجئين عبر الحدود من أمراض وأوبئة وتهديد الاستقرار ومصالح السكان المحليين في المناطق الحدودية أنظر: (التقرير الأوروبي حول التنمية لعام ٢٠٠٩).

أصبحت الولايات المتحدة تنظر إلى ظاهرة فشل الدول على سبيل المثال نظرة أكثر جدية وذلك لأن؛ فشل دول العالم الثالث هو قرين بخطر الإرهاب العالمي وشبكاته, أيضًا أسهم استخدام صندوق النقد الدولي لمصطلح "الدول الفاشلة"(Faile States) في تطور ملحوظ فيما يتعلق باستعمال هذا المصطلح، ويبدو ذلك واضحًا من خلال التكهنات الفكرية في مجال السياسة الخارجية، وبالتحديد من طرف الباحثين الأكاديميين والمؤسسات الدولية المختلفة وهذا ما سمح بإعطاء مجال واسع الانتشار لهذا المفهوم.

ومن المفيد هنا؛ أن نشير إلى أن الغرض الأصلي وراء ميل هذه المؤسسات إلى استخدام هذا المصطلح بشكل واسع، واللجوء إلى صيغة التعميم أبعد من أن يكون الهدف منه إيجاد حل دائم لهذه الظاهرة ومن الواضح أن التباين يمثل إحدى السمات الرئيسة لمظاهر الهشاشة في الدول التي توصف بالفشل, ومن الواضح ـ أيضًا ـ أن هذا المفهوم هو مفهوم "فضفاض"؛ لأنه يضع البلدان الأفريقية التي يصعب عقد مقارنة بينها وبين بعضها وضعها في خانة واحدة.

- **ظهور استراتيجيته أمنية جديدة "استراتيجية الأمن القومي"** نشر البيت الأبيض في سبتمبر ٢٠٠٢م استراتيجيته أمنية جديدة شدد فيها على أن الدول الفاشلة مثل: الدول الأفريقية تمثل تهديدًا لأمن الولايات المتحدة (Rice. 2006), فضلًا عن ذلك أكدت هذه الاستراتيجية على أن "ما ينجم من تهديد من قبل الدول الفاشلة هو أكبر بكثير من تهديد الدول الكبرى المنافسة لها", بعد ذلك بعام نشر الاتحاد الأوروبي استراتيجيته الأمنية الخاصة التي تتبنى إلى حد كبير نفس التقييم الأمريكي للوضع في قارة أفريقيا؛ حيث جاء في استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن لسنة ٢٠٠٣م أن الدول الفاشلة هي "ظاهرة مقلقة" (Samaan: 2006: 26) وبناءً على هذه المعطيات بدأت ترد بعض التصريحات التي تصب كلها في اتجاه التحسيس بخطورة تجاهل الأوضاع القائمة في بعض الدول الفاشلة؛ حيث يقول "جاك شيراك" Jacques Chirac الرئيس الفرنسي السابق مخاطبًا الدول الكبرى: " أنه يجب عليها العمل على احتواء الخطر الذي ينبعث من الدول الفاشلة؛ والذي بات يهدد ميزان القوى العالمي وبدوره رأى الأمين العام الأممي السابق "كوفي عنان" "Koffi Annan" أن تجاهل الدول الفاشلة اليوم سيخلق مشاكل لا يمكن التحكم فيها في المستقبل القريب) .Yoo: 2011: 104)

في الاتجاه ذاته ذهبت "ميشال اليوماري" Michelle Alliot-Marie، وزيرة الدفاع الفرنسي السابقة، عندما اعتبرت أن الإشكالية القائمة مع الدول الفاشلة تكمن في رفض هذه الدول " للقواعد، أو أنها غير قادرة على احترامها"؛ لأنها لا تستطيع الحفاظ على السلطة والنظام، كما أنها مصدر الاضطرابات السياسية والإنسانية والاقتصادية

التـي مـن الممكـن تصـديرها بسـرعة إلـى البلـدان المجـاورة أو عنـدنا" وبالإضـافة أيضًـا "بإمكانها تهديد أمن مواطنينا، وهي تساعد على تجارة الأسلحة والمخدرات وحتى البشر كما أنها توفر ملاذًا آمنًا للشبكات الإرهابية، وتزيد من وتيرة الهجرة غير الشرعية نحو حدودنا" (Samaan: 2006: 25) ويرجع ذلك إلى أنه أصبح ينظر إلى أن التهديد الرئيس للولايات المتحدة يأتي من الإرهابيين الذين يتحصنون في الدول الضعيفة والفاشلة في جميع أنحاء العالم بما في ذلك أفريقيا وجنوب الصحراء وهذا يعني أننا بصدد معضلة أمنية خاصة؛ بسبب ارتفاع مخاطر الاضطرابات الداخلية والصراعات العنيفة داخل الكثير من الدول الأفريقية (Engel Olsen :2005: 38-54)

يترتب على ما سبق، أن الدول الضعيفة في العالم أصبحت تشكل خللًا وظيفيًا وخطرًا لها وللآخرين, وبالتالي صار ينظر إلى أفريقيا بشكل متزايد على أنها تهديد يجب احتواؤه, وفي السياق ذاته تلاحظ "ريتا أبراهامسن Rita Abrahamsen ""أن الحوار والتفاعل الأمريكي مع أفريقيا الذي ظهر بعد نهاية الحرب الباردة حول كيفية تحقيق" التنمية وحقوق الإنسان، تحول تدريجيًا نحو حالة من التوجس والخطر والخوف والشعور بالتهديد" من وقوع أعمال عدائية قد تستهدف مصالحها، في ظل عجز دول المنطقة من أن تمنع حدوث ذلك(Abrahamsen: 2004,. 677-684)

وانطلاقًا مما سبق، نستنتج أن نظرة الولايات المتحدة ومعها الدول الغربية للواقع الأفريقي يصب في اتجاه التأكيد على أن ما يقع في القارة الأفريقية من أزمات وحروب لا تعدو كونها مشاكل أفريقية بحتة، لا دخل لهذه الدول الكبرى بها ولا مسؤولية لها فيما يقع في المنطقة ومثل هذا الطرح ينفي بالتالي مسؤولية هذه الدول عما تتخبط فيه الدول الأفريقية اليوم من أزمات كما تمت مناقشته أعلاه، بالإضافة إلى ذلك فإن كل التصورات تقريبا تميل إلى تقديم سرد وصفي لظاهرة الدولة الفاشلة دون الإشارة إلى الظروف التاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي من خلالها وصلت سياسات الدول الأفريقية إلى هذه الحالة من الفشل وهذا ما يقوله "مورطون و بلجين" Pinar Bilgin and Adam David Morton " ليس هناك أي إشارة إلى العملية التي من خلالها أصبحت هذه الدول "ضعيفة" في حين أصبحت فيه دول أخرى أكثر "قوة" ويضيفان أن السؤال الذي كان يجب أن يطرح منذ البداية ليس من الدول الفاشلة؟ بل الأصح التساؤل عمن تسبب في فشل هذه الدول (Bilgin , Morton: 2002 : 66).

رابعًا: تداعيات التدخل الخارجي:

تشمل تداعيات التدخل في كل من أمد الصراع الداخلي والحرب الأهلية والتطورات في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع والحرب الأهلية ممثلة في تأثيرها على تعزيز أو تراجع قدرة الدولة على القيام بوظائفها المنوطة بها وتتمثل أهم تداعيات التدخل

الخارجي في الصراعات الداخلية إما في انتصار أحد الأطراف (الحكومة، أو المتمردين) أو التوصل إلى تسوية سياسية بينهما كما تركز هذه الدراسة على تداعيات هذا التدخل على قيام الدولة بأداء وظائفها المنوطة بها؛ حيث قد يلعب الطرف الخارجي دورًا في تأجيج الصراع، ونقله من مستوى لآخر مثل: نقل الصراع من مستوى النزاع إلى مستوى الأزمة العنيفة ثم الحرب وعادة ما يصاحب التدخل الخارجي تزايد أنواع إخفاق الدولة في أداء أدوارها وزيادة حدة هذا الإخفاق هذا ويوجد بصفة عامة نوعان من التداعيات على أداء الدولة لوظائفها المختلفة.

تداعيات إيجابية ممثلة في تحسين أداء الدولة لبعض وظائفها على الصعيد الأمني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والإنساني وقياس درجة هذا التحسن باستخدام مؤشرات المقاييس المختلفة فعلى سبيل المثال تحسن وضع الدولة من دولة منهارة إلى دولة فاشلة ثم دولة ضعيفة أما التداعيات السلبية فتتمثل في تراجع قيام الدولة ببعض وظائفها على الصعيد الأمني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والإنساني وقياس درجة هذا التراجع باستخدام نفس المؤشرات, ومن ثم تدهور وضع الدولة من دولة ضعيفة إلى فاشلة ثم إلى دولة منهارة كما تؤثر محددات ووسائل التدخل الخارجي أيضًا على تداعيات هذا التدخل لاسيما التطورات في الدولة محل التدخل في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع الداخلي وذلك على النحو التالي:

يرجح أن التدخل الخارجي الذي تحكمه محددات مصلحية بالأساس قد يعيق تنمية وإعادة إعمار الدولة في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الأهلية، وما يصاحب ذلك من تراجع أداء الدولة للوظائف المنوطة بها؛ حيث إن هدف الطرف الخارجي المتدخل هو توسيع دائرة نفوذه في الدولة محل التدخل لتعظيم مصالحه الأمنية والاقتصادية والسياسية وذلك عن طريق السعي لتغيير النظام الحاكم في الدولة المستهدفة أو الحفاظ عليه بما يمكنه في النهاية من التحكم في سياسة النظام الحاكم الجديد في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الأهلية (Koga, 2011: 9).

يرجح أن يسهم التدخل الخارجي إيجابيًا وخصوصًا التدخل متعدد الأطراف عبر الأمم المتحدة, والذي تحكمه اعتبارات قيمية بالأساس في تنمية وإعادة إعمار الدولة محل التدخل في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الأهلية وما يصاحب ذلك من تعزيز قدرة الدولة على أداء الوظائف المنوطة بها, وذلك من خلال كل من؛ زيادة الموارد المتاحة للحكومة الجديدة, وتسهيل عملية تسريح الجماعات المسلحة ونزع سلاحها بالإضافة إلى ما يمكن أن تسهم به عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من قيام الحكومة الجديدة في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الأهلية بتوجيه مواردها إلى برامج تحقيق الرفاهية الاجتماعية الملحة بدلًا من توجيهها للإنفاق العسكري فضلًا عن تدخل الأمم المتحدة من خلال عمليات حفظ السلام التي قد يصاحبها مساعدات تنموية لإعادة بناء البنية التحتية ورغم

أن تلـك المسـاعدات قـد تقلـل مـن مسـئولية الحكومـة بتقليـل اعتمـاد مواردهـا علـى جمـع الضـرائب مـن المـواطنين فإنـه فـي إطـار تـداعيات الحـرب الأهليـة فـإن تلـك المسـاعدات التنموية تفوق في أهميتها ولو بشكل مؤقت أهمية الحفاظ على مسئولية الحكومة في توفير احتياجات مواطنيها (Koga, 2011: 10).

تؤثر آليات التدخل والطريقة التي تم بها إنهاء الحرب الأهلية على التطورات في الدولة محل التدخل في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الأهلية ويوجد حالتان في هذا الصدد وهما على النحو التالي:

أ. في حالة تم إنهاء الصراع الداخلي دون تدخل خارجي منحاز لصالح أي طرف من أطراف الصراع الداخلي، وفي تلك الحالة فإن الطرف الداخلي المنتصر سيتحكم في الحكومة الجديدة في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الأهلية ويكون قادرًا على احتكار الاستخدام المشروع للقوة في داخل الدولة, ومن ثم القدرة على مواجهة أي أزمات أمنية في الداخل, وبالتالي توجيه الموارد للبرامج الاجتماعية وزيادة موارد الدولة الضريبية على نحو يؤدي في النهاية إلى توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وهو ما يجعل الدولة أكثر استقرارًا وقدرة على القيام بالوظائف المنوطة بها، وذلك مقارنة بحالة انتهاء الحرب الأهلية من خلال التسوية السياسية.

ب. في حالة تم إنهاء الصراع الداخلي عبر تدخل خارجي منحاز لأحد أطراف الصراع أثناء الحرب الأهلية فإن الأثار الإيجابية للانتصار العسكري لأحد الأطراف سالفة الذكر قد تزيد أو تنخفض ويوجد في هذه الحالة نموذجان على النحو التالي:

- تدخل خارجي تحكمه محددات قيمية بالأساس ويتم التدخل لصالح أحد أطراف الصراع الداخلي, وينتصر ذلك الطرف في الحرب الأهلية وفي هذه الحالة فإن المساعدات الدولية التنموية المصاحبة للتدخل لاعتبارات قيمية تزيد من الأثار الإيجابية للانتصار العسكري لأحد أطراف الصراع الداخلي التي سبق الإشارة إليها على نحو يعزز في النهاية من قدرة الدولة على القيام بالوظائف المنوطة بها.
- تدخل خارجي تحكمه محددات مصلحية بالأساس ويتم التدخل لصالح أحد أطراف الصراع الداخلي، وينتصر ذلك الطرف في الحرب الأهلية في تلك الحالة فإن التدخل الخارجي يؤدي لخلق حكومة في الدولة محل التدخل غير قادرة على الوفاء باحتياجات مواطنيها ومن ثم تنخفض أو تتلاشى أي أثار إيجابية للانتصار العسكري لأحد أطراف الصراع الداخلي التي سبق الإشارة إليها على نحو يفضي في النهاية إلى مزيد من إخفاق قيام الدولة بالوظائف المنوطة بها (Baig: 2014: 127).

الشكل رقم (١) يوضح العلاقة بين التدخلات الخارجية وفشل الدولة

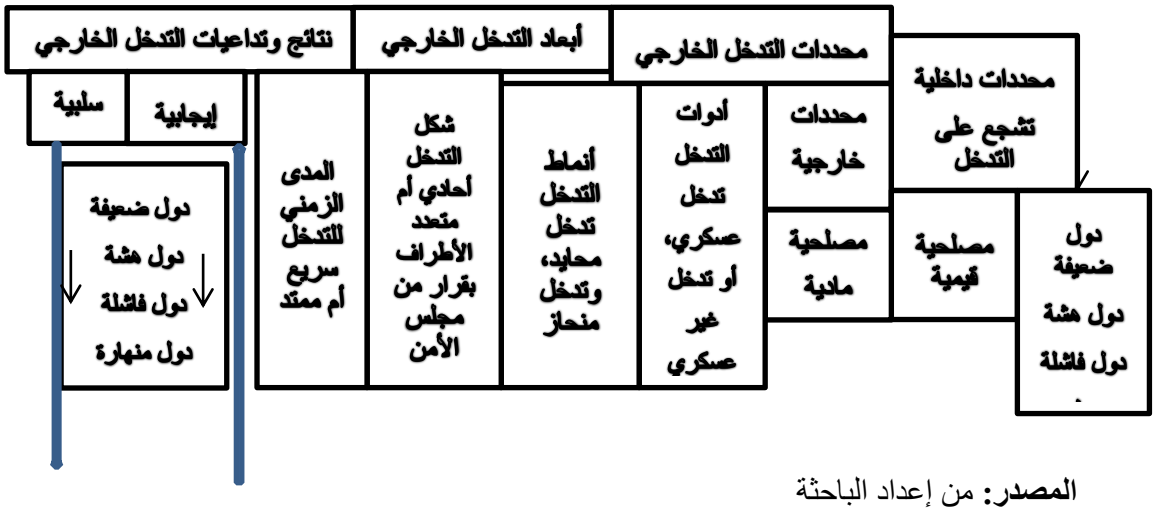

المصدر: من إعداد الباحثة

الخاتمة:

تشير التجارب الإمبريقية وخصوصًا التجارب الأفريقية إلى أن السبب في ظاهرة "فشل الدولة" ليس قاصرًا على انهيار بنـي الحكم فقط بل انهيار البنية التحتية للمجتمع أيضًا, لذا فإن أسباب تلك الظاهرة وكيفية علاجها تتعلق بالبني السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إقليم بعينه وشعب هذا الإقليم وليس شكل الدولة ذاتها، كما تشير كذلك إلى أن ظاهرة" فشل الدولة" ليست مجرد ظاهرة وقتية على المدى القصير، ولكنها عملية طويلة المدى، كما أن نتائجها ليست حتمية بل يمكن معالجتها وهناك دول تم بالفعل معالجتها واستعادت توازنها، وهناك حالات أخرى انهارت فيها الدولة.

كما يفترض أن نمط التدخل الخارجي المحايد أو شكل التدخل متعدد الأطراف تحت مظلة الأمم المتحدة يعزز من قدرة الدولة على القيام بوظائفها المنوطة بها في مرحلة ما بعد انتهاء التدخل العسكري في حين تفترض الكثير من الاتجاهات أن نمط التدخل الخارجي المنحاز لاعتبارات مصلحية بالأساس أو شكل التدخل الأحادي أو المتعدد الأطراف خارج إطار الأمم المتحدة يؤدي لتراجع قدرة الدولة على القيام بوظائفها في مرحلة ما بعد انتهاء التدخل العسكري ويتم قياس نتائج التدخل بالسلب أو بالإيجاب على قيام الدولة بوظائفها باستخدام المقاييس المختلفة التي يمكن من خلالها قياس فشل الدول من خلال الكثير من المؤشرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وتشير اتجاهات أخرى إلى أن التدخل لاعتبارات إنسانية بالأساس يسهم في تحسن أداء الدولة للوظائف المنوطة بها في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، وذلك بالمقارنة مع التدخلات لاعتبارات مصلحية بالأساس كما أن التدخلات العسكرية السريعة التي يستخدم فيها قوة كبيرة لتحطيم القدرات العسكرية للدولة محل التدخل تهدف إلى

تعيين أو الإطاحة بزعيم أو قائد معين في السلطة ولا تتضمن مخاطرة كبيرة على عكس التدخلات العسكرية الممتدة.

نتائج البحث: ونستنتج مما سبق الآتي:

١. إن ضعف القدرة على مقاومة التدخل تمثلت في المحددات الداخلية للتدخل التي تزيد من احتمالات حدوثه وتقليل أوجه ممانعته، بل واستدعاء التدخل الخارجي في بعض الأحيان، وتعد شرطًا ضروريًا لتمكين التدخل الخارجي, في حين أن المحددات الخارجية تمثل الحافز والدافع للتدخل الذي حرك العملية السلوكية للطرف المتدخل أو عملية اتخاذ القرار, وهي إما مشكلة يجب حلها أو فرصة يجب اغتنامها, وطالما توفرت الفرصة للتدخل توفر أيضًا الحافز للتدخل, وعادة ما تتسق التدخلات الخارجية مع أوجه الضعف والعجز في الدولة محل التدخل لديها سواء لمعالجة أو توظيف هذه الفجوات الداخلية لتحقيق مصالح معينه.

٢. إن الفشل الدولاتي يزيد من إمكانية التدخل الخارجي في الدول الفاشلة خاصةً إذا كانت الدولة ذات أهمية استراتيجية في حسابات القوى الكبرى؛ حيث إن فشل الدولة الليبية، ـ على سبيل المثال ـ لم يكن نتاج العوامل الداخلية فقط، وإنما كانت هناك عوامل خارجية كان لها دور كبير في ما آلت إليه ليبيا.

٣. إن فشل الدولة يؤدي إلى ظهور الحركات الانفصالية نتيجة الاضطهاد والتهميش الذي تمارسه الدولة ضد جماعات عرقية أو قبلية معينة فمصطلح الدولة الفاشلة كخانة تصنيفية يعبر فعلًا عن واقع بعض الدول الأفريقية التي تعاني من ضعف مؤسساتها، وعدم قدرتها على أداء وظائفها الأساسية، وتوفير الأمن والعدالة الاجتماعية مع عدم قدرتها على بسط نفوذها وسيطرتها على إقليمها؛ مما أدى إلى ظهور اضطرابات وصراعات داخلية.

٤. أدت التدخلات الخارجية إلى تفاقم لأزمات الداخلية في الدول الفاشلة، وخلقت بيئة محفزة لنشاط التنظيمات الإرهابية، وخصوصًا مع استهداف هذه التنظيمات تحقيق ما يمكن وصفه بالأثر الانتشاري بما تمثله من نموذج أيديولوجي وحركي قد يكون ملهمًا للكثير من الجماعات المسلحة المحلية ويدفعها إلى الانخراط في إطار الإرهاب المعولم علاوة على ذلك هيمنت وسيطرت هذه الجماعات على مفاصل الدولة بالإضافة إلى تفضيل المصالح الشخصية للقبائل والجماعات على حساب المصالح القومية للدولة الليبية.

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

بدوي، منير محمود (٢٠٠٣)، الدور الإقليمي لمصر- إشكالية المصالح أولًا كتاب الدور الإقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة, (محرر) نادية مصطفى جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مصر.

تشومسكي نعوم (٢٠٠٦) حروب الإرهاب الولايات المتحدة الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديمقراطية (ترجمة نور الأسعد) دار النشر: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ط١ لبنان.

زهران، جمال علي (٢٠٠٥)، ديناميكية السياسة الخارجية والدور المصري في ظل التحولات الجديدة، المحروسة للنشر،ط١,مصر.

سعداوي، نبيل (٢٠١٨)، العنف السياسي وانعكاساته على مسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية دراسة الحالة المصرية في ظل الحراك الشعبي مركز الكتاب الأكاديمي عمان.

صادق، يوسف محمد (٢٠١٣) ، الإرهاب والعداء الدولي، دار سردم للطباعة والنشر.

عارف، نصر محمد (١٩٩٨)، "نظريات السياسة المقارنة منهجية دراسة النظم السياسية العربية "مقاربة ابستمولوجية: جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية "بفيرجينيا أمريكا.

مقلد، إسماعيل صبري (١٩٩١)، "العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات", المكتبة الأكاديمية, مصر.

المنوفي، كمال (١٩٧٨) "أصول النظم السياسية المقارنة", شركة الربيعان للنشر والتوزيع, الكويت.

هنتجتون، صاموئيل (١٩٩٣)، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في آواخر القرن العشرين (ترجمة)عبد الوهاب علوب, دار سعاد الصباح ١٩٩٣م الكويت.

الدوريات:

أحمد، علي سعيد (٢٠١٦) أثر التحديات السياسية والأمنية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا جامعة قناة السويس كلية التجارة المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية المجلد٧.

تشومسكي، نعوم (٢٠٠٩)، "مرحلة القطبية الأحادية, وعصر أوباما", (ترجمة: جنار جمعاوي) مجلة السفير اللبنانية, العدد١٤٣٣.

شيفيس، كريستوفرس ومارتيني جيفري (٢٠١٤)، ليبيا ما بعد القذافي عبر تداعيات المستقبل مؤسسة راند.

الرسائل العلمية:

خضر، رابحي (٢٠١٥)، التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدولة ، رسالة دكتوراه ، جامعة أبيكر بلقايد: كلية -الحقوق والعلوم السياسية الجزائر.

خليفة، عبد الرحمن عبد العال (٢٠٠٨)، مبدأ التدخل الإنساني في ضوء التغيير في هيكل النظام الدولي رسالة دكتوراه جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مصر.

المراجع باللغة الأجنبية:

Books:

Chomsky, Noam, (2007) «Failed States: The Abuse of Power and the Assault on Democracy, American Empire Project», Henry Holt and Company USA,

Engel, Ulf and Olsen, Gorm Rey, (2005), (Eds.). «Africa and the North. Between globalization and marginalization». London and New York: Routledge,

Gros, Jean- Germaine, (2011), "Failed States in Theoretical Historical and Policy Perspectives in Wilhelm Heitmeyer" et. al. eds., Control of Violence in Modern Societies, New York.

Ramcbotham, Oliver and Woodhouse, Tom, (1996) "Humanitarian intervention in contemporary conflict", London: polity press,

Samaan, Jean-Loup, (2006) « États en faillite: UN concept clé pour la sécurité internationale? » Défense & Sécurité Internationale, N°14, Avril.

Studies:

Putzel, James, (2009), "Regional and global drivers of conflict: Consequences for fragile States and regions, "Crisis States Research Centre London School of Economics and Political Science.

Record, Jeffery, (2000), Failed states and Casualty phobia: implications for force structure and technology choices, occasional paper No. 18,USA :center for strategy and technology,

Journals:

Abrahamsen, Rita, (2004), «A Breeding Ground for Terrorists? Africa & Britain's 'War on Terrorism'». Review of African Political Economy, Vol. 31, pp.102-144.

Bilgin, Pinar and Morton, Adam David, (2002), «Historicizing Representations of 'Failed States:' Beyond the Cold War Annexation of the Social Sciences? »Third World Quarterly, Vol. 23, No. 1, p. 677-684.

Call, Charles T., (2008), «The Fallacy of the 'Failed State'» Third World Quarterly. Vol. 29, No. 8, p. 1493.

Gros, Jean- Germaine "Towards a Taxonomy of Failed States in the New World Order: Decaying Somalia, Liberia, Rwanda and Haiti," Third World Quarterly, Vol. 17, no.3, 1996, p. 455: 493.

Kath man, Jacob D. "Civil War Contagion & neighborhood interventions," International studies Quarterly, Vol. 54, Issue 4,(December 2010), p. 945: 990

Koga, Jun, (2011), "Where do third parties intervene? Third parties' domestic institutions and military intervention in civil conflicts, "International studies Quarterly, Vol. 55, issue 4, 2011, p. 1440:1479.

Newman, Edward, (2009), Failed States and International Order: Constructing a Post-Westphalian World, Contemporaey Security Policy, Vol 30, No3, December, pp. 421-443.

University Theses:

Baig, Tasawar ul- Rahim, (2014), "Weak Links in a dangerously fractured region: Fragile States as global threats "Unpublished Ph.D. Dissertation, the Faculty of Old Dominion University press.

Holzgrefe, Jim and Keohane, Robert, (2003), Humanitarian intervention; Ethical, Legal, and Political Dilemmas, UK: Cambridge University press.

Lqbal, Zaryab and Starr, Harvey, (2015), State failure in the modern World, California: Stanford University Press.

Rice,Condoleezza, (2006), «Transformational diplomacy», speech delivered at Georgetown University press.

Sorensen,Georg, (1999), "development in Fragile/Failed States", paper delivered at the Failed States Conference at Purdue University press.